المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/07/2014

... المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تتباحث مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الا

MAPTVMaroc
Subscribe 3,603

50 views

Like

About Share Add to

Published on Jul 2, 2014

في إطار سلسلة اللقاءات التي تعقدها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية السيدة فاتو بنسودة مع عدد من المسؤولين المغاربة، عقدت السيدة فاتو اليوم الأربعاء 02 يوليوز بالرباط اجتماعا مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان السيد محمد الصبار، عبرت خلاله السيد فاتو عن تقديرها لدور المجلس في تعزيز منظومة حقوق الانسان بالمملكة.

https://www.youtube.com/watch?v=W-zTevtMgZ4

مثّل السيد ريكاردو اسبينوزا رئيس قسم التطوير والمبادرات العالمية مركز جنيف لحقوق الإنسان في الندوة الأولى التحضيرية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينعقد في مدينة مراكش

يعرب مركز جنيف لحقوق الإنسان عن إشادته بالمملكة المغربية التي ستستضيف في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وتجدّد المملكة المغربية ـ بفضل رعايتها لهذا الحدث ـ استعدادها للمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الدولي واندماجها الكامل في محيطها الإقليمي الذي يُعدّ بمثابة ملتقى طرق بين القارّات والثقافات.

ويهدف المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقدت دورته الأولى في مدينة برازيليا سنة 2013 إلى توفير فضاء عالمي ودّي يتلاءم مع النقاش العام حول حقوق الإنسان بغية تعزيز المشاركة الاجتماعية والحدّ من التباينات ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

وقبل موعد انعقاد دورة مرّاكش التأمت في مدينة الدّار البيضاء ندوة تحضيرية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان دامت ثلاثة أيام من 19 إلى 21 يونيو/ حزيران. وكان الغرض الرئيسي من الندوة التي نظّمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب هو الجمع بين اللّجنة المنظمة للمنتدى وفعاليّات المجتمع المدني القادمة من كلّ أنحاء العام من أجل مناقشة المسائل الأساسية التي سيتمّ التطرّق إليها إلى جانب تحديد صيغة المنتدى نفسه. وقد تمخّض اللّقاء عن إجماع حول عديد القضايا المتعلّقة بالحقوق السياسية والمدنيّة والاجتماعية والاقتصادية وكذلك حقوق المرأة وقضايا التعدّدية الثقافية. كما تمّ لفت الانتباه إلى وجود حاجة ماسّة إلى حشد تأييد أكبر عدد ممكن من صنّاع القرار وإشراكهم في مشاريع دعم حقوق الإنسان.

وقد مثّل السيّد ريكاردو اسبينوزا وهو عضو في اللجنة التنظيميّة للدّورة الثانية للمنتدى مركز جنيف في ندوة الدّار البيضاء، وعبّر بصفته رئيس قسم التطوير والمبادرات العالمية عن دعم مركز جنيف الكامل للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان كما أكّد التزامنا بدعم هذه الفعالية الدولية من خلال نشاطاتنا وبرامجنا المقبلة.

http://www.gchragd.org/%D9%85%D8%AB%D9%91%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88-%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B2%D8%A7-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7/?lang=ar

العيون:اللجنة الجهوية لحقوق الانسا ن تنظم لقاءاتواصليا حول مائدة إفطار رمضاني لفائدة نزلاء السجن ا

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، لقاء تواصليا حول مائدة إفطار رمضاني لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، وذلك يوم الجمعة 4 يوليوز 2014.

ويندرج هذا الإفطار في إطار الأنشطة الاجتماعية والتحسيسية التي تنظمها اللجنة، والتي تتوخى من خلالها نشر مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعيين، وتحقيق المساواة بين كافة أفراد المجتمع.

ويهدف الإفطار الجماعي الذي سيشارك فيه بالإضافة إلى أعضاء اللجنة، عددا من شركائها من ممثلي المؤسسات العمومية والمجتمع المدني المحلي وموظفي السجن المحلي بالعيون ونزلائه وعائلاتهم، إلى الرقي بروح التضامن مع السجناء والتحسيس بأهمية بناء جسور التواصل معهم والاهتمام بأوضاعهم وكذا والتعبير عن الاهتمام الذي توليه اللجنة لهذه الفئة من المجتمع.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، في إطار ممارستها لاختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان، تعمل على مراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، من خلال زيارات مبرمجة أو زيارات استثنائية للاستماع للسجناء والتدخل بكيفية استباقية وعاجلة، وذلك ببذل كل المساعي اللازمة وسبل الوساطة والتوفيق التي تراها مناسبة

http://www.saharascoop.com/news664.html

La nouvelle politique migratoire au Maroc

2 juil 2014

La nouvelle politique migratoire au Maroc fait suite aux recommandations du Conseil National des Droits de l'Homme.

Plus de 16.000 demandes de régularisation ont été déposées dans le cadre de l'opération menée cette année par le royaume. Elle concerne 30.000 migrants, pour la plupart d'origine subsaharienne.

Aujourd'hui, 3000 demandeurs ont obtenu une réponse positive. Le ministre de l'Intérieur a annoncé l'installation à Rabat d'une « commission de recours » chargée de se pencher sur les demandes en souffrance.

Les explications de Hicham Rachidi, responsable du Groupe antiraciste de défense et d'accompagnement des étrangers et migrants, fait partie de cette commission.

Propos recueillis par François-Xavier de Calonne.

http://www.radioorient.com/podcasts/la-nouvelle-politique-migratoire-au-maroc/

GCSP Programme Advisor Chairs Seminar on Human Rights Commissions in Autonomous Regions

On 30 June 2014, Marc Finaud, Senior Programme Advisor, Emerging Security Challenges Programme at GCSP, chaired an international research seminar organized by the Permanent Mission of Morocco to the United Nations in New York on the topic: "Regional Human Rights Commissions in Autonomous Regions: Good Practices and Challenges." This was part of a series of similar events dedicated to comparative analysis of experiences of various countries with the concept of autonomy, in particular as a conflict resolution mechanism. The President of the Moroccan National Human Rights Council, Mr Driss El Yazami, explained the system of regional commissions that the Council has put in place in Morocco, bearing in mind the negotiation of a possible autonomous status for the Sahara region. Then, several academic presentations were made on other experiences: Canada/Quebec (by Ms Renee Dupuis, Vice-Chair of the Commission for the Rights of the Person and Youth); Italy (by Ms Carola Carazzone, Executive Secretary-General of the Association of Groundbreaking Foundations and Institutions); Mexico (by Mr Nabor Carrillo, Executive Secretary of the National Human Rights Commission); the Philippines/Autonomous Region of Muslim Mindanao -ARMM- (by Ms Isabel Lamers, Researcher at the Graduate Institute of International and Development Studies); and Tanzania/Zanzibar (by Ms Mary C. Massay, Executive Secretary of the Commission on Human Rights and Good Governance).

This exchange of information and experiences was deemed useful to further improve the guarantee and promotion of human rights, especially in regions where past conflicts still generate risks of instability and inequalities, but also in developed countries where vulnerable populations need protection.

http://www.gcsp.ch/Emerging-Security-Challenges/Programme-News/GCSP-Programme-Advisor-Chairs-Seminar-on-Human-Rights-Commissions-in-Autonomous-Regions

خبراء ومسؤولون من المجالس الوطنية لحقوق الإنسان يجتمعون في نيويورك لمناقشة «الممارسات الجيدة والتحديات»

2/10646

انكب مسؤولون بالمجالس الوطنية لحقوق الإنسان وثلة من الخبراء، يوم الاثنين في نيويورك، على دراسة «الممارسات الجيدة والتحديات» التي تعترض اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، وذلك خلال ندوة دولية بمبادرة من البعثة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وشكلت هذه الندوة، التي سلطت الضوء على أهمية المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي في جهة الصحراء في ضوء الجهود المبذولة من قبل المغرب في مجال التنمية الاقتصادية والسوسيوثقافية والبيئية، مناسبة لإجراء مقارنة مع التجربة المغربية في هذا الميدان والمساهمة في «تقدم التفكير الدولي» حول هذا الموضوع.

وقدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي خلال الندوة، التي تميزت بالخصوص بحضور سفير المغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال، النظام الذي أرساه المغرب لضمان التجانس في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، سواء على المستوى الوطني أو على المستويين الجهوي والمحلي.

ودعا، في هذا الصدد، إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان، التي تعد تحديا كبيرا لا سيما ببلدان الجنوب.

وبعد أن قدم لمحة عن عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية لحقوق الإنسان الـ13، أكد اليزمي أن جميع الأعضاء المكونين لهذه الهيئات يمارسون «نشاطا جمعويا، ويضطلعون في بعض الأحيان بدور قيادي في الحركات الجمعوية، وهو ما سيمكنهم من نشر قيم حقوق الإنسان في المجتمع».

وقدم باقي المتدخلين، خلال هذه الندوة التي تراسها مارك فينو الخبير الدولي في مركز سياسة الأمن بجنيف، عروضا تتعلق بالعلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وامتداداتها الجهوية في عدد من البلدان التي تمثل العديد من المناطق أو القارات: كيبيك/ كندا، والمكسيك، وزنجبار/تنزانيا (الدول الثلاث لها نظام فيدرالي) وإيطاليا والفلبين (منطقة الحكم الذاتي في ميندناو المسلمة).

وتمثل الهدف الرئيسي من هذه الندوة في مقارنة هذه التجارب والممارسات مع بعضها البعض، وأيضا مع النظام الجاري به العمل في المغرب، وذلك بغية استخلاص دروس مفيدة للجميع، على الرغم من «تنوع التاريخ الوطني لكل بلد وسياقه الجيوسياسي».

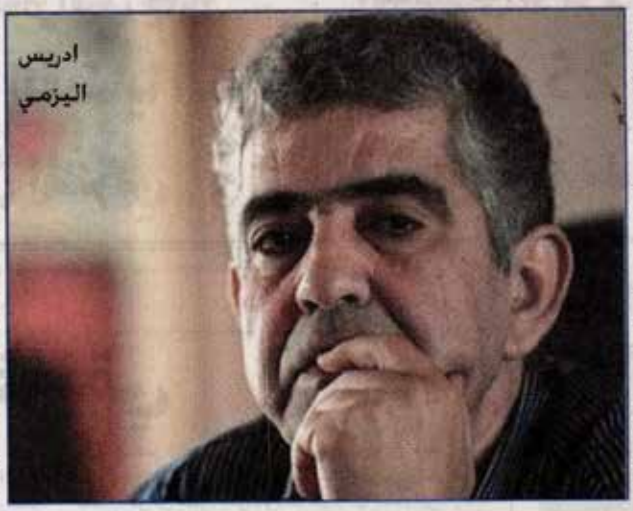
ادريس اليزمي

وفي البداية، ذكر مارك فينو «بالسياق العام» الذي يندرج في إطاره هذا التفكير، مشيرا إلى أن هذه الندوة تهدف إلى «الإثراء المتبادل من خلال مقارنة الممارسات أو نماذج الحكم الذاتي في مختلف جهات العالم، وإلى إبراز أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي ليست فقط حلا سياسيا للنزاع الذي عمر طويلا في شمال افريقيا، ولكن أيضا مرجعا محتملا لبلدان الجنوب الأخرى».

وكان على جميع المتدخلين الإجابة بالخصوص عن السؤال المتعلق بـ: ما هي العلاقات بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان واللجان الجهوية لحقوق الإنسان؟

واشارت ريني دوبويس، نائبة رئيس لجنة حقوق الشخص وحقوق الشباب (كيبيك)، إلى أوجه التشابه مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة والذي ارتقى في سنة 2011 إلى مؤسسة دستورية.

وقالت إنه «فضلا عن واقع كونه يندرج في دينامية الجهوية المتقدمة في المغرب، فقد تم تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس التي تحكم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان».

وأضافت أن المجلس يتوفر أيضا «على صلاحيات واسعة واختصاصات سواء على الصعيدين الوطني والجهوي والتي تضمن له المزيد من الاستقلالية والتأثير في حماية والدفاع عن حقوق الإنسان».

من جانبها، أكدت كارولا كارازون، الأمينة العامة للجمعية الإيطالية «فوندرايزين فونداينشنز أند أسوسياينشنز» على أنه عكس إيطاليا، فإن التجربة المغربية عبارة عن تقليد عريق وأكثر عمقا.

وأضافت أن إيطاليا، في الواقع، عبارة عن «حالة نشاز»، ذلك أنه على الرغم من العدد الكبير من الهيئات القطاعية، فإنها لا تملك مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن إيطاليا تعتبر من بين الدول التي «لا تتوفر على مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان، ومازالت لم تمتثل لحد الآن لمبادئ باريس».

أما الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، نابور كاريلو، فقد أبرز أن المملكة، كما يلاده، «استثمرتا كثيرا في مؤسساتهما الوطنية لحقوق الإنسان» مشيدا بالتعاون بين البلدين في هذا المجال.

بدورها قدمت إيزابيل لامريس باسم آتي ليزا ماسوهود الامياء، الأمين التنفيذي لحكومة منطقة الحكم الذاتي بميندناو الإسلامية (الفلبين)، مقارنة بين البلدين، ليس فقط في ما يتعلق بهيكلة لجنة حقوق الإنسان ولكن أيضا في ما يتعلق بالسجل التاريخي.

أما وماري ماساي، الأمين التنفيذي للجنة حقوق الإنسان والحكامة الجيدة (زنجبار - تنزانيا) فعبرت عن أسفها لأن «عمل اللجنة يعوقه عدم كفاية تعاون السلطات العامة التي لا تبدي رد فعل في الوقت المناسب في ما يتعلق بالطلبات».

ووجه اليزمي، عقب هذه الندوة التي حضرها دبلوماسيون ووسائل الإعلام المعتمدة لدى الأمم المتحدة، دعوة للحضور للمشاركة في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المقرر عقدها في نونبر المقبل في

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تدعو إلى تعزيز التعاون بين المحكمة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط 2 يوليوز 2014 (ومع) دعت السيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، اليوم الأربعاء بالرباط، إلى تعزيز التعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية. وفي كلمة خلال لقاء جمعها بالأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار، دعت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى تعزيز علاقات التعاون بين المحكمة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، خصوصا في مجال التوعية والتحسيس بثقافة حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. وقد تباحث السيد الصبار والسيدة فاتو بنسودة ، بشأن المبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان ، وأشادا بالمناسبة بجودة ما أنجزته المملكة في هذا المجال. وكانت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، قد دعت أمس خلال ندوة حول موضوع "العدالة الجنائية الدولية" نظمتها شبكة البحث حول العدالة الجنائية الدولية بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي–الرباط، الى تعزيز تفاعل أكبر بين المحكمة وبلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا (منطقة مينا). وقالت إن على المحكمة وبلدان هذه المنطقة بذل المزيد من الجهود لتعزيز آليات تعاونهما وبالتالي تصميم سياسة تكاملية ايجابية كفيلة باستيعاب جوهر مهام المحكمة.

http://www.menara.ma/ar/2014/07/02/1244557-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

المغرب يدرس أسباب العنف في الجامعات

أصدر المغرب مؤخرا نتائج دراسة أجريت حول أسباب العنف داخل الجامعات.
وأطلقت هذه المبادرة بعد مقتل طالب في شهر أبريل الماضي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بمدينة فاس والتي أثارت جدلا واسعا على المستوى الوطني.
وتوصلت الدراسة التي نشرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 25 يونيو إلى أن معظم الخلافات التي تقع داخل الجامعات مرتبطة بشكل أساسي بالأحداث السياسية والنقابية. ومن الأمثلة على ذلك القيود التي فرضت على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.
وأشارت الدراسة إلى أنه "منذ عام 1981 وتعليق المؤتمر السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، انتقلت فضاءات التعبير وأيضا المواجهات بين الطلبة، التي كانت تنظم حتى ذلك الحين في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، إلى أماكن أخرى، وبشكل أساسي داخل الحرم الجامعي".
وخلافا لقراءات وسائل الإعلام والبيانات الصادرة عن مختلف الأطراف المتورطة في العنف داخل الحرم الجامعي، "لا يوجد نمط فكري أو سياسي قابل للتعميم".
ومن أجل التعامل مع العنف في الجامعات المغربية، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعودة إلى حياة نقابية طبيعية. كما أشارت دراسة المجلس إلى جودة المرافق الجامعية والكثافة الطلابية كعناصر ساهمت في اندلا ع أعمال العنف وتنامي هذه الظاهرة.
كما أوصى المجلس بتطبيق البرنامج الاستعجالي لترقية المرافق الجامعية، والأهم من ذلك كله بناء مرافق جديدة، حيث "أنه من الضروري عدم الالتزام فقط بالقواعد الصحية ومعايير الراحة من خلال تفادي الزحام، ولكن أيضا إعادة الكرامة الطالب".
وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إجراء إصلاح فيما يتعلق بالإدارة الرشيدة للحرم الجامعي.
من جهة أخرى قال المجلس الوطني لحقوق الإنسان إنه سيكون من الحكمة "تصحيح الصورة السيئة التي تقدمها الحكومة عن نفسها من خلال القول إن وزارة الداخلية هي التي تدير الجامعات وتشبيه مديريها بمسؤولين في السلطة". فعملية الحفاظ على أمن الحرم الجامعي يجب أن يتولاه أفراد مدربون لهذا الغرض.
واقترحت الدراسة كذلك ضرورة إدارة الحرم الجامعي من خلال مقاربة تشاركية أكثر وأن يكون للطلبة تمثيلية أكبر في الهيئات المسؤولة عن الإدارة اليومية للجامعات. فيمكن تخصيص بعض الوظائف في الجامعات للطلبة من خلال عقود محددة المدة.
وهذا بالتالي سيرفع من كفاءة العاملين في الجامعات ويشرك الطلبة بشكل مباشر في إدارة شؤونهم الخاصة.
في هذا السياق، قال المحلل السياسي جمال فرحاني إن هذه الدراسة تكتسي أهمية قصوى، حيث أنها المرة الأولى التي يتم فيها إجراء دراسة موضوعية حول هذه القضية.
وأضاف قائلا "يجب السهر على تنفيذ توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن من أجل الحد من العنف داخل الجامعات المغربية". وأكد أيضا على أهمية تعيين طلبة في هيئات إدارة معاهد التعليم العالي ونشر روح المواطنة الجيدة في الجامعات.
من جهتهم رحب العديد من الطلبة بجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
في هذا الصدد قالت كريمة التريكي، طالبة حقوق، في لقاء مع مغاربية إن توصيات المجلس ستؤدي إلى تحسين الأمن داخل الحرم الجامعي، وكذا الاستجابة لتطلعات الطلبة وحماية كرامتهم.
وقالت أيضا "من الممكن أن تؤدي التوصية الخاصة بإشراك الطلبة في هيئات إدارة الجامعات والتوصية الخاصة بتشغيل الطلبة في الجامعات إلى تحسين الحياة اليومية للطلبة. أتمنى أن تجد هذه التوصيات طريقها إلى التنفيذ قريبا".
وشاطرتها الرأي طالبة إدارة الأعمال لبنى تمار التي قالت "على الأحزاب السياسية والنقابات الاهتمام بالشباب في الجامعات من خلال التواصل معهم. ففي الوقت الراهن لا يبدي السياسيون أي اهتمام بالطلبة".
الجدير بالذكر أن وزارتي التعليم والداخلية اتخذتا قرارا في شهر مايو يسمح للسلطات المحلية بالدخول إلى الحرم الجامعي في حالة وجود تهديد على الأمن أو النظام العام.

http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2014/07/02/feature-04

اليزمي يطالب من نيويورك بتعميم ثقافة حقوق الانسان خاصة بدول الجنوب

أكادير اليوم

الأربعاء, يوليو 2, 2014 21:11

دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ، يوم الاثنين بنيويورك، إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان، التي تعد تحديا كبيرا لا سيما ببلدان الجنوب. وقال اليزمي، الذي كان يتحدث خلال ندوة دولية حول موضوع "اللجان الجهوية التابعة للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان : الممارسات الجيدة والتحديات"، نظمتها البعثة الدائمة للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، إن "أحد أبرز التحديات التي تجابه بلدان الجنوب اليوم تتمثل في تعميم ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ هذه الثقافة بين المواطنين، خصوصا من خلال إقامة شراكة موسعة مع الحركة الجمعوية".

http://agadiralyaom.com/?p=7372

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تجري مباحثات مع عدد من المسؤولين المغاربة

arabic.china.org.cn / 07:32:24 2014-07-03

الرباط 2 يوليو 2014 (شينخوا) أجرت فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية, يوم الأربعاء بالرباط مباحثات مع عدد من المسؤولين المغاربة ركزت بالاساس على قضايا حقوق الإنسان والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وقد تباحثت بنسودة مع كل من رئيس مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) محمد الشيخ بيد الله, والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار, ووزير التعليم العالي لحسن الداودي.

وأطلقت المسؤولة الدولية بالرباط مركزا للدراسات حول العدالة الجنائية الدولية بكلية الحقوق بالرباط. وخلال حفل تدشين المركز دعت بنسودة الى تعزيز تفاعل أكبر بين المحكمة وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, وإقامة سياسة تكاملية إيجابية كفيلة باستيعاب جوهر مهام المحكمة.

وأضافت أن "بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مدعوة الى الانخراط في الجهود الرامية إلى إضفاء بعد كوني للمحكمة الجنائية الدولية", معتبرة أن الأمر يتعلق بمسار لا مناص منه سيتيح للمحكمة الاضطلاع بمهامها بشكل كامل.

وذكرت بنسودة بمصادقة 34 بلدا في افريقيا على النظام الأساسي للمحكمة, معبرة عن أملها في أن تحذو باقي البلدان الإفريقية نفس الحذو.

كما تطرقت الى التحديات التي تعرقل عمل المحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة بغياب التعاون بين المحكمة والعديد من البلدان وعدم المواءمة بين العدد المتزايد من التحقيقات والمتابعات التي تجريها المحكمة والوسائل المادية, إلى جانب تسييس مهام المحكمة الجنائية , داعية الى وضع حد لبعض الأفكار المسبقة التي تدفع الى الاعتقاد بعدم حيادية المحكمة تجاه البلدان الافريقية.

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تدعو إلى تعزيز التعاون بين المحكمة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط 2 يوليوز 2014 (ومع) دعت السيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، اليوم الأربعاء بالرباط، إلى تعزيز التعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية.
وفي كلمة خلال لقاء جمعها بالأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار، دعت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى تعزيز علاقات التعاون بين المحكمة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، خصوصا في مجال التوعية والتحسيس بثقافة حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.

وقد تباحث السيد الصبار والسيدة فاتو بنسودة ، بشأن المبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان ، وأشادا بالمناسبة بجودة ما أنجزته المملكة في هذا المجال.

وكانت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، قد دعت أمس خلال ندوة حول موضوع "العدالة الجنائية الدولية" نظمتها شبكة البحث حول العدالة الجنائية الدولية بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي–الرباط، الى تعزيز تفاعل أكبر بين المحكمة وبلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا (منطقة مينا).

وقالت إن على المحكمة وبلدان هذه المنطقة بذل المزيد من الجهود لتعزيز آليات تعاونهما وبالتالي تصميم سياسة تكاملية ايجابية كفيلة باستيعاب جوهر مهام المحكمة. ت/ع ق

Droits de l'Homme

Mme Fatou Bensouda pour la consolidation de la coopération entre le CNDH et la CPI

Mercredi, 2 juillet, 2014

Rabat- La Procureure générale de la Cour Pénale Internationale (CPI), Mme Fatou Bensouda, a appelé, mercredi à Rabat, à la consolidation de la coopération entre le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et la CPI.

Intervenant lors d'une rencontre avec le Secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, la Procureure générale de la CPI a plaidé pour le renforcement de la coopération entre le CNDH et la CPI, notamment en matière de sensibilisation à la culture des droits de l'Homme et au droit pénal international.

http://www.menara.ma/fr/2014/07/02/1244554-mme-fatou-bensouda-pour-la-consolidation-de-la-coop%C3%A9ration-entre-le-cndh-et-la-cpi.html

http://www.mapexpress.ma/actualite/mme-fatou-bensouda-pour-la-consolidation-de-la-cooperation-entre-le-cndh-et-la-cpi/

Mme Fatou Bensouda pour la consolidation de la coopération entre le CNDH et la CPI

Rabat, 02 juil. 2014 (MAP) - La Procureure générale de la Cour Pénale Internationale (CPI), Mme Fatou Bensouda, a appelé, mercredi à Rabat, à la consolidation de la coopération entre le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et la CPI.

Intervenant lors d'une rencontre avec le Secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, la Procureure générale de la CPI a plaidé pour le renforcement de la coopération entre le CNDH et la CPI, notamment en matière de sensibilisation à la culture des droits de l'Homme et au droit pénal international.

Lors de cette entrevue, M. Sebbar et Mme Bensouda ont discuté des actions menées par le Maroc pour la promotion de la culture des droits de l'Homme et ont salué la qualité des réalisations accomplies par le Royaume en la matière.

Mardi, Mme Bensouda, qui intervenait lors d'une conférence sur la "Justice pénale internationale", a souligné que la CPI et les pays de la région MENA doivent consentir davantage d'efforts pour affûter leurs mécanismes de coopération et partant, concevoir une politique de complémentarité positive.

Plus tôt dans la journée, elle avait inauguré le siège du Réseau de recherche sur la justice pénale internationale à la Faculté de droit Souissi II.

M. El Yazami plaide à New York pour la généralisation de la culture des droits de l'Homme dans les pays du sud

New York (Nations Unies), 30 juin 2014 (MAP) - Le Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a plaidé, lundi à New York, pour une généralisation de la culture des droits de l'Homme, un enjeu majeur notamment dans les pays du sud.

"Aujourd'hui, l'un des enjeux majeurs dans les pays du sud est de généraliser la culture des droits de l'Homme et d'implanter cette culture au sein des populations, notamment à travers un large partenariat avec le mouvement associatif", a préconisé le Président du CNDH.

M. El Yazami intervenait au cours d'un séminaire sur les "Commissions régionales relevant des Conseils Nationaux des Droits de l'Homme : bonnes pratiques et défis", organisé par la Mission permanente du Maroc auprès des Nations Unies.

Ce séminaire, qui a réuni des responsables de Conseils nationaux des droits de l'Homme (CNDH) de plusieurs pays (Canada, Italie, Mexique, Philippines, Tanzanie), d'éminents experts, chercheurs et universitaires en plus de médias accrédités à l'ONU, a offert l'opportunité de comparer les pratiques suivies dans certains pays en matière de relation entre les Institutions nationales des droits de l'Homme et les commissions régionales agissant sur leurs territoires autonomes ou décentralisés. Les participants ont, en outre, établi un comparatif avec l'expérience marocaine en la matière.

M. El Yazami, qui a fait un bref rappel de la genèse du CNDH et des 13 Commissions régionales des Droits de l'Homme (CRDH), a tenu à souligner que l'ensemble des membres composant ces organes ont une "activité associative, voire parfois des rôles de dirigeants dans les mouvements associatifs, ce qui permet, selon lui, une diffusion des valeurs des droits de l'homme dans l'ensemble de la société".

Il a appelé, à cet égard, l'auditoire réuni en vue de "procéder à un travail de réflexion en commun" et de tirer les enseignements des meilleures pratiques respectives au niveau des régions autonomes, à "méditer ensemble" sur cette approche.

Il a, dans ce sens, énuméré les missions générales assignées au CNDH, à savoir la protection des Droits de l'Homme, veiller à l'harmonisation du droit national interne avec le Droit International des DH et le droit international humanitaire en plus des engagements du Maroc en matière des droits de l'Homme.

Il a fallu également veiller, a-t-il dit, à la "cohérence" entre le plan stratégique émanant du CNDH et les plans d'action des 13 commissions, soulignant que cela a été rendu possible à travers un séminaire national qui a réuni en mai 2012 à Marrakech tous les membres des Conseils et permis d'aller vers une "convergence" entre les plans respectifs.

Dressant, par ailleurs, un bilan des activités des Commissions Régionales à fin 2013, il a indiqué que celles-ci ont reçu 12.206 plaintes individuelles de citoyens et ont conclu au total 44 accords de partenariat.

Les 13 commissions ont été systématiquement associées aux missions d'investigation dans les lieux de privation de liberté, en plus de missions d'enquêtes et de monitoring. Elles ont organisé 40 sessions de formation au profit de 2200 acteurs.

S'agissant des Commissions régionales oeuvrant dans les provinces du sud, il a souligné l'importance de ces organes, dont le "professionnalisme, l'indépendance et l'esprit d'initiative sont reconnus" comme en témoignent, a-t-il ajouté, les rapports présentés aussi bien par le Secrétaire Général de l'ONU, la Haut-Commissaire aux Droits de l'Homme ainsi que par d'autres partenaires internationaux.

C'est un "véritable motif de satisfaction" pour le Maroc, s'est-il réjoui, et un "encouragement à aller plus loin", a-t-il poursuivi.

Et de souligner que ce travail se fait dans la "transparence la plus totale", prenant à témoin les visites effectuées par les représentations diplomatiques basées à Rabat, les ONG internationales et autres rapporteurs et organes de traités des Nations Unies. "Pas moins de 52 visites ont été effectuées cette année par les missions diplomatiques", a-t-il précisé.

Un autre élément qui milite dans ce sens est, selon M. El Yazami, "l'ouverture à tous les acteurs sociaux quel que soit leur point de vue politique" et cela est la "philosophie d'action du CNDH et de ses CRDH qui ont comme référentiel le droit international des DH et le Droit international humanitaire".(MAP)

CRDH: Experts et responsables de CNDH en conclave à New York pour examiner "bonnes pratiques et défis"

Par Bouchra Benyoussef-. New York (Nations Unies), 30 juin 2014 (MAP) - Des responsables de Conseils nationaux des Droits de l'Homme (CNDH) et d'éminents experts se sont penchés, lundi à New York, sur les "bonnes pratiques et les défis" posés aux Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH), au cours d'un séminaire international à l'initiative de la mission du Maroc à l'ONU.

Ce séminaire, qui a mis en exergue l'importance de l'Initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie pour la région du Sahara, à la lumière des efforts déployés par le Maroc en termes de développement économique, socio-culturel, environnemental et humain de la région, a été l'occasion d'établir un comparatif avec l'expérience marocaine en la matière et de contribuer à faire "avancer la réflexion internationale" sur ce sujet.

Au cours de ce séminaire, en présence notamment de l'ambassadeur du Maroc à l'ONU, Omar Hilale, du Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a présenté le système mis en place au Maroc pour assurer la cohérence de la protection et de la promotion des Droits de l'Homme tant au niveau national qu'au niveau régional et local.

Il a, à cet égard, plaidé pour une généralisation de la culture des droits de l'Homme, un enjeu majeur notamment dans les pays du sud.

M. El Yazami, qui a fait un bref rappel de la genèse du CNDH et des 13 Commissions régionales des Droits de l'Homme(CRDH), a tenu à souligner, à cet égard, que l'ensemble des membres composant ces organes ont une "activité associative, voire parfois des rôles de dirigeants dans les mouvements associatifs ce qui permet, selon lui, une diffusion des valeurs des Droits de l'Homme dans l'ensemble de la société".

Les autres intervenants, lors de ce séminaire présidé par Marc Finaud, expert international au Centre de Politique de Sécurité de Genève (GCSP), ont fait des exposés relatifs aux relations entre institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) et leurs extensions régionales dans plusieurs pays clés représentant plusieurs régions ou continents: le Canada/Québec, le Mexique, Zanzibar/Tanzanie (ces trois pays ayant un système fédéral), l'Italie et les Philippines (région autonome du Mindanao Musulman/ARMM).

Le but principal étant de comparer ces expériences et pratiques entre elles mais aussi avec le système fonctionnant au Maroc, ceci en vue de retenir d'éventuelles leçons profitables à chacun, malgré la "diversité des histoires nationales et des situations géopolitiques".

D'emblée, Marc Finaud a rappelé le "contexte général" dans lequel s'inscrit cette réflexion, soulignant que le séminaire vise à permettre "un enrichissement mutuel par la comparaison des pratiques ou des modèles

d'autonomie dans différentes régions du monde, et à montrer que l'Initiative marocaine d'autonomie peut apparaître non seulement comme la solution politique d'un conflit qui n'a que trop duré dans le contexte de l'Afrique du nord mais aussi comme possible référence dans d'autres pays du sud".
L'ensemble des interventions devaient répondre notamment au point de savoir: quelles sont les relations entre les CNDH et les commissions régionales des droits de l'Homme?

La Vice-présidente de la Commission des droits de la personne et des droits de la jeunesse du Québec, Renée Dupuis, a relevé la similitude avec le CNDH du Royaume qui a été érigé en 2011 en une institution constitutionnelle.

"Outre le fait qu'il s'inscrit dans la dynamique de régionalisation avancée du Maroc, le CNDH a été créé conformément aux principes de Paris régissant les institutions nationales des Droits de l'Homme (INDH)", a-t-elle dit.
Le CNDH, a-t-elle poursuivi, est ainsi doté de "prérogatives plus larges et d'attributions aussi bien au niveau national et régional qui lui garantissent plus d'indépendance et d'impact dans la protection et la défense des droits humains".

Pour sa part, la Secrétaire générale de "l'association italienne des fondations et institutions de collecte de fonds" (ASSIFERO), Carola Carazzone, a souligné que contrairement à l'Italie, l'expérience marocaine bien que de tradition récente est beaucoup plus approfondie.

En effet, a-t-elle poursuivi, l'Italie est un "cas atypique" car bien qu'ayant une pléthore d'instances sectorielles, elle ne dispose pas d'INDH. L'Italie, a-t-elle ajouté, fait partie des Etats qui ne "disposent pas encore d'INDH indépendante et qui ne s'est toujours pas conformée aux principes de Paris".
Quant au secrétaire exécutif de la Commission nationale des droits de l'Homme au Mexique, Nabor Carillo, il relèvera que le Royaume tout comme son pays ont "tous deux beaucoup investi dans leurs institutions nationales des Droits de l'Homme" et se félicitera de la coopération entre les deux pays dans ce domaine.
Isabel Lamers qui s'exprimait au nom de Atty Laisa Masuhud Alamia, Secrétaire exécutif du gouvernement de la région autonome du Mindanao Musulman (Philippines/ARMM), a dressé un comparatif entre les deux pays non seulement en ce qui concerne la structure de la Commission des DH mais également en ce qui concerne les antécédents historiques.

Mme Mary C.Massey, Secrétaire exécutif de la Commission des droits de l'Homme et de la bonne gouvernance (CHRAGG) (Zanzibar/Tanzanie) regrettera que "l'action du CHRAGG soit entravée par une coopération inadéquate des pouvoirs publics qui ne réagissent pas en temps opportun aux requêtes".

A l'issue de ce séminaire, en présence notamment de diplomates et de médias accrédités à l'ONU, M. El Yazami a adressé à l'assistance une invitation à participer à la 2è édition du Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH), prévue en novembre prochain à Marrakech.(MAP)

السيد اليزمي يدعو بنيويورك إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان في بلدان الجنوب

نيويورك (الأمم المتحدة) 1 يوليوز 2014/ ومع/ دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أمس الاثنين بنيويورك، إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان، التي تعد تحديا كبيرا لا سيما ببلدان الجنوب.

وقال السيد اليزمي إن "أحد أبرز التحديات التي تجابه بلدان الجنوب اليوم تتمثل في تعميم ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ هذه الثقافة بين المواطنين، خصوصا من خلال إقامة شراكة موسعة مع الحركة الجمعوية".

وكان السيد اليزمي يتحدث خلال ندوة دولية حول موضوع "اللجان الجهوية التابعة للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان : الممارسات الجيدة والتحديات"، نظمتها البعثة الدائمة للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة.

وشكلت هذه الندوة، التي جمعت مسؤولين من المجالس الوطنية لحقوق الإنسان بالعديد من البلدان (كندا، إيطاليا، المكسيك، الفلبين، تنزانيا)، وخبراء بارزين، وباحثين وجامعيين إضافة إلى وسائل الإعلام المعتمدة بالأمم المتحدة، مناسبة لإجراء مقارنة بين الممارسات المتبعة ببعض البلدان في مجال العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجان الجهوية التي تشتغل فوق أراضيها بشكل مستقل أو غير ممركز. وقد أجرى المشاركون مقارنة مع التجربة المغربية في المجال.

، أكد السيد اليزمي أن جميع الأعضاء المكونين لهذه الهيئات يمارسون Ü13وبعد أن قدم لمحة عن عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية لحقوق الإنسان ال "نشاطا جمعويا، ويضطلعون في بعض الأحيان بدور قيادي في الحركات الجمعوية، وهو ما سيمكنهم من نشر قيم حقوق الإنسان في المجتمع".

ودعا، في هذا الصدد، الحاضرين إلى التفكير من أجل استخلاص أفضل الممارسات على مستوى الجهات، التي تتمتع بحكم ذاتي، والتفكير المشترك في هذه المقاربة.

وعدد في هذا السياق المهام العامة الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمتمثلة في السهر على ملاءمة القانون الوطني الداخلي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان.

للجان الجهوية، مشيرا إلى أنه تم التوصل إلى ذلك عن Ü13وأكد على أهمية تحقيق الانسجام بين المخطط الاستراتيجي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومخططات العمل ال طريق الندوة الوطنية التي احتضنتها مراكش في ماي 2012 بمشاركة جميع أعضاء المجالس، ومكنت من التوصل إلى "توافق" حول مختلف مخططات عملها.

ألفا و206 شكاية فردية من المواطنين، Ü12من جهة أخرى، استعرض حصيلة أنشطة اللجان الجهوية إلى غاية متم سنة 2013، مشيرا إلى أن هذه الأخيرة توصلت ب وأبرمت نحو 44 اتفاق شراكة.

ببعثات التحقيق بمراكز الاحتجاز، وكذا ببعثات تقصي الحقائق. وقد نظمت 40 دورة تكوينية لفائدة 2200 فاعل. Ü13وترتبط اللجن ال

وبخصوص اللجان الجهوية العاملة بالأقاليم الجنوبية، أكد على أهمية هذه الهيئات، التي تتمتع ب"مهنية واستقلالية وروح مبادرة معترف بها"، كما تدل على ذلك التقارير التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، وكذا من قبل شركاء دوليين آخرين.

وقال إنه لأمر يبعث على الارتياح" بالنسبة للمغرب، كما يعد بمثابة "تشجيع للمضي قدما".

وسجل أن هذا العمل يتم في "شفافية تامة"، وهو ما تمت معاينته خلال الزيارات التي قامت بها التمثيليات الدبلوماسية الموجودة بالرباط، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وباقي المقررين وهيئات معاهدات الأمم المتحدة.

وأشار في هذا السياق إلى أنه تم القيام بما لا يقل عن 52 زيارة خلال هذه السنة من قبل البعثات الدبلوماسية.

وأكد السيد اليزمي على أهمية "الانفتاح على جميع الفاعلين الاجتماعيين كيفما كانت توجهاتهم السياسية"، وهو ما يمثل فلسفة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجالس الجهوية لحقوق الإنسان التي تعتمد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

اللجان الجهوية لحقوق الإنسان : خبراء ومسؤولون من المجالس الوطنية لحقوق الإنسان يجتمعون في نيويورك لمناقشة "الممارسات الجيدة والتحديات"

نيويورك (الأمم المتحدة) 1 يوليوز 2014/ ومع/ انكب مسؤولون بالمجالس الوطنية لحقوق الإنسان وثلة من الخبراء، أمس الاثنين في نيويورك، على دراسة "الممارسات الجيدة والتحديات" التي تعترض اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، وذلك خلال ندوة دولية بمبادرة من البعثة المغربية لدى الأمم المتحدة.

وشكلت هذه الندوة، التي سلطت الضوء على أهمية المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي في جهة الصحراء في ضوء الجهود المبذولة من قبل المغرب في مجال التنمية الاقتصادية والسوسيوثقافية والبيئية، مناسبة لإجراء مقارنة مع التجربة المغربية في هذا الميدان والمساهمة في "تقدم التفكير الدولي" حول هذا الموضوع.

وقدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي خلال الندوة، التي تميزت بالخصوص بحضور سفير المغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال، النظام الذي أرساه المغرب لضمان التجانس في حماية وتعزيز حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو على المستويين الجهوي والمحلي.

ودعا، في هذا الصدد، إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان، التي تعد تحديا كبيرا لا سيما ببلدان الجنوب.

، أكد السيد اليزمي أن جميع الأعضاء المكونين لهذه الهيئات يمارسون Ü13وبعد أن قدم لمحة عن عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجان الجهوية لحقوق الإنسان ال "نشاطا جمعويا، ويضطلعون في بعض الأحيان بدور قيادي في الحركات الجمعوية، وهو ما سيمكنهم من نشر قيم حقوق الإنسان في المجتمع".

وقدم باقي المتدخلين، خلال هذه الندوة التي ترأسها مارك فينو الخبير الدولي في مركز سياسة الأمن بجنيف، عروضا تتعلق بالعلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وامتداداتها الجهوية في عدد من البلدان التي تمثل العديد من المناطق أو القارات: كيبيك/ كندا، والمكسيك، وزنجبار/تنزانيا (الدول الثلاث لها نظام فيدرالي) وإيطاليا والفلبين (منطقة الحكم الذاتي في ميندناو المسلمة).

وتمثل الهدف الرئيسي من هذه الندوة في مقارنة هذه التجارب والممارسات مع بعضها البعض، وأيضا مع النظام الجاري به العمل في المغرب، وذلك بغية استخلاص دروس مفيدة للجميع، على الرغم من "تنوع التاريخ الوطني لكل بلد وسياقه الجيوسياسي".

وفي البداية، ذكر مارك فينو "بالسياق العام" الذي يندرج في إطاره هذا التفكير، مشيرا إلى أن هذه الندوة تهدف إلى "الإثراء المتبادل من خلال مقارنة الممارسات أو نماذج الحكم الذاتي في مختلف جهات العالم، وإلى إبراز أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي ليست فقط حلا سياسيا للنزاع الذي عمر طويلا في شمال أفريقيا، ولكن أيضا مرجعا محتملا لبلدان الجنوب الأخرى".

ما هي العلاقات بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان واللجان الجهوية لحقوق الإنسان؟. : Üوكان على جميع المتدخلين الإجابة بالخصوص عن السؤال المتعلق ب

وأشارت السيدة ريني دوبويس، نائبة رئيس لجنة حقوق الشخص وحقوق الشباب (كيبيك)، إلى أوجه التشابه مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة والذي ارتقى في سنة 2011 إلى مؤسسة دستورية.

وقالت إنه "فضلا عن واقع كونه يندرج في دينامية الجهوية المتقدمة في المغرب، فقد تم تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس التي تحكم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

وأضافت أن المجلس يتوفر أيضا "على صلاحيات واسعة واختصاصات سواء على الصعيدين الوطني والجهوي والتي تضمن له المزيد من الاستقلالية والتأثير في حماية والدفاع عن حقوق الإنسان".

من جانبها، أكدت السيدة كارولا كارازون، الأمينة العامة للجمعية الإيطالية "فوندرايزين فونديشنز آند أسوسيايشنز"، على أنه عكس إيطاليا، فإن التجربة المغربية عبارة عن تقليد عريق وأكثر عمقا.

وأضافت أن إيطاليا، في الواقع، عبارة عن "حالة نشاز"، ذلك أنه على الرغم من العدد الكبير من الهيئات القطاعية، فإنها لا تملك مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن إيطاليا تعتبر من بين الدول التي "لا تتوفر على مؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان، ومازالت لم تمتثل لحد الآن لمبادئ باريس".

أما الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، نابور كاريلو، فقد أبرز أن المملكة، كما بلاده، "استثمرتا كثيرا في مؤسساتهما الوطنية لحقوق الإنسان"، مشيدا بالتعاون بين البلدين في هذا المجال.

بدورها قدمت إيزابيل لامريس باسم آتي ليزا ماسوهود آلاميا، الأمين التنفيذي لحكومة منطقة الحكم الذاتي بميندناو الإسلامية (الفلبين)، مقارنة بين البلدين، ليس فقط فيما يتعلق بهيكلة لجنة حقوق الإنسان ولكن أيضا فيما يتعلق بالسجل التاريخي.

أما السيدة وماري ماساي، الأمين التنفيذي للجنة حقوق الإنسان والحكامة الجيدة (زنجبار – تنزانيا) فعبرت عن أسفها لأن "عمل اللجنة يعوقه عدم كفاية تعاون السلطات العامة التي لا تبدي رد فعل في الوقت المناسب فيما يتعلق بالطلبات".

ووجه السيد اليزمي، عقب هذه الندوة التي حضرها دبلوماسيون ووسائل الإعلام المعتمدة لدى الأمم المتحدة، دعوة للحضور للمشاركة في الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المقرر عقدها في نونبر المقبل في مراكش.

Morocco checks immigration reform progress

Six months after Morocco began working to regularise the status of illegal immigrants, the kingdom released its progress report.

According to Deputy Interior Minister Charki Draiss, the scheme is running smoothly.

All departments are ready to deal with applications for regularisation from foreign nationals, he Friday (June 27th) in Rabat.

The progress report noted that some 14,510 applications were made, with nearly 3,000 applications already granted.

Draiss noted that Morocco hosted foreign nationals from 96 countries. Most applications were made by nationals from Senegal, Nigeria, Côte d'Ivoire, Guinea, Congo, Mali and Mauritania.

The deputy minister also announced a new national committee for the regularisation of illegal migrants, presided over by the National Human Rights Council (CNDH).

"We really thank Morocco and our Moroccan brothers for their hospitality. This regularisation policy is a humanitarian response to the difficulties that we've been facing for several years," said Guinean national Mamadou Sylla, who has lived in Morocco for a decade.

His new residence permit in hand, he said he could "now move around freely and do certain things more easily".

"We've been fighting for this regularisation for years. As I am unable to return to my country of origin, which I fled five years ago, my refugee status protects me now, gives me rights and allows me to live a decent life in Morocco without having to beg," Ivorian refugee Idrissa N'kofi told Magharebia.

Legalisation "must be accompanied by measures to make it easier to access work and basic services, such as healthcare, education for children and so on", said Burkina Faso national Alain Ouedraogo, who has been living in Morocco for over five years.

Marcel Amyeto, a trade unionist, said that more needed to be done to improve the situation of sub-Saharan migrants in Morocco.

"It is true that the targets cannot be achieved in six months, but we urge the Moroccan authorities to step up their efforts to find urgent solutions to the current problems of refugees who are living in lamentable conditions," Amyeto said.

Civil society should contribute to the success of the Moroccan migrant and refugee integration policy, he said.

"Since the beginning of May, we have implemented the first few activities of the 'Inter-cultural dialogue over a cup of tea' programme, the aim of which is to reconcile people, eliminate prejudice and understand other people and their cultures," Amyeto added.

http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2014/07/02/feature-03

FDM répond à Benkirane : «Femmes lustres ? Non merci !»

L'art de l'esquive d'un gouvernement aux abois

La rédaction du magazine féminin Femmes du Maroc (FDM) répond aux déclarations du chef de gouvernement Abdelilah Benkirane, sur les femmes lustres. Le magazine consacre dans son numéro de juillet 2014, actuellement en kiosques, un dossier solide pour tirer au clair cet acharnement qui a visé et vise encore toutes les femmes qui travaillent et participent à l'essor politique, économique et humain du pays. Sous le titre «Femmes lustres ? Non merci !», Femmes du Maroc fait un recadrage fort pour montrer la nature de ces dérapages et surtout mettre en avant tous les acquis de la femme marocaine à travers des décennies de lutte et de combat. ■

Voir page 6

Dire que le problème du Maroc c'est ce lustre qui a quitté le foyer conjugal, c'est livrer la femme marocaine a la vindicte populiste en en faisant une cible facile. Non, le problème est dans l'incompétence des gouvernements qui se succèdent au Maroc.

La réaction est proportionnelle à la saillie du chef de gouvernement. Le mensuel Femmes du Maroc (FDM) signe un manifeste en bonne et due forme contre toutes formes de stigmatisations, d'exclusions, de rabaissement et d'enterrement volontaire de longues années de lutte et de combat de toutes les femmes marocaines qui ont payé lourd leurs acquis d'aujourd'hui.

«Femmes lustres ? Non merci!» est un rendez-vous pris avec l'histoire du Maroc, avec ses sombres héritages du passé et ses projections résolument tournées vers l'avenir.

Tout remonte aux propos sexistes et dégradants du chef de gouvernement Abdelilah Benkirane contre les femmes marocaines qui participent activement à l'essor de leurs foyers, de leur société et de leur pays en travaillant dur et en assumant de lourdes responsabilités.

«*Les maisons sont éteintes depuis que les femmes en sont sorties pour travailler*». D'où les lustres sur les têtes de toutes celles qui se sentent indignées et offensées par de tels dérapages. Rien de plus normal que FDM, le magazine féminin, pionnier dans la lutte pour les droits des femmes au Maroc, monte au créneau avec un dossier en béton armé pour dire d'abord «non». Ensuite, rappeler à toutes et à tous que le combat pour les droits, arrachés dans la douleur, n'est jamais fini.

C'est un travail de tous les instants dans une société aux relents rétrogrades, qui, malgré des façades modernistes, n'a pas encore réussi à déloger une certaine manière de voir, un certain regard désapprobateur, paternaliste, anachronique, sur la femme marocaine. «*Vous qui êtes là, vous avez été éduqués dans des maisons où il y avait des lustres. Ces lustres étaient vos mères*». Ce sont là les regrets du chef de gouvernement. C'est sa manière de balayer, d'un dérapage de langue, plusieurs décennies de soumission, de violence, de torture morale et physique, de marginalisation pour consacrer un souhait asservissant de la femme marocaine telle qu'une frange de la société voudrait la voir. C'est cela la stricte réalité : la place occupée par la femme au Maroc dérange profondément, non seulement les islamistes dont le chef de file prend ici rendez-vous avec l'Histoire en démontrant à quel point il méprise la femme et son travail, son indépendance et sa liberté (pas encore tout à fait acquise, car il reste tant de chemin à parcourir dans ce sens), mais tous les rétrogrades déguisés en modernistes de pacotille. Et le Maroc en compte beaucoup.

FDM lève le voile sur les dérives d'une politique aux abois, qui, au lieu de trouver des solutions solides à des problèmes urgents, comme la pauvreté, l'éducation, la santé, le chômage, la jeunesse, la culture, veut noyer le poisson en créant des «digressions» dégradantes qui versent toutes dans le sens de détourner l'opinion publique des véritables chantiers à mettre sur pied pour sauver ce pays. Dire que le problème du Maroc c'est ce lustre qui a quitté le foyer conjugal, c'est livrer la femme marocaine a la vindicte populiste en en faisant une cible facile. Non, le problème est dans l'incompétence des gouvernements qui se succèdent au Maroc. Leur incapacité de résoudre les grands fléaux qui handicapent ce pays.

Et le gouvernement Benkirane, plus que tous les autres, a montré ses limites, ses faiblesses et son inclination pour les faux débats, les polémiques stériles et surtout l'art de l'esquive en donnant en pâture les franges les plus accessibles, pour échapper à la reddition de comptes, par le résultat, par le travail accompli. Le constat est cinglant pour ce gouvernement : zéro pointé dans tous les domaines, avec en prime, la volonté certaine de créer un climat délétère au sein d'une société marocaine soudée aujourd'hui autour de ses acquis, dans une réelle évaluation de ses valeurs propres, où la femme est partie prenante au même degré que l'homme.

C'est l'erreur de trop, et rien ne nous dit que c'est la dernière, tant ce chef de gouvernement a pris l'habitude de surfer sur toutes les vagues, pourvu qu'elles fassent du bruit, même pour rien.

CNDH head calls in NY for generalization of human rights culture in southern countries

New York (UN) - The President of the National Council for Human Rights (CNDH), Driss El Yazami called, on Monday in New York, for the generalization of the culture of human rights, a major issue especially in the southern countries. Today, one of the major issues in the southern countries is to generalize the culture of human rights and root this culture among the population, mainly through a broad partnership with the movement of associations, said the President of the CNDH. El Yazami was speaking at a seminar on "Regional Committees under the National Councils of Human Rights: best practices and challenges", organized by the Permanent Mission of Morocco to the United Nations.

El Yazami, who reviewed the genesis of the CNDH and 13 Regional Committees on Human Rights (CRDH), emphasized that all members of these bodies have an association-related activity, and sometimes leadership roles in association movements, which, according to him, allows to spread the values ??of human rights throughout society.

The seminar, attended by renown experts and academics, offers the opportunity to compare practices in some countries in terms of the relationship between the CNDH bodies and regional committees acting on their autonomous or decentralized territories.

http://www.lemag.ma/english/CNDH-head-calls-in-NY-for-generalization-of-human-rights-culture-in-southern-countries_a8067.html

LA PROCUREURE DE LA CPI, INVITÉE DE MARQUE DU CNDH

Par Mohamed Chakir Alaoui le 02/07/2014 à 12h46 (mise à jour le 02/07/2014 à 13h33)

Fatou Bensouda, procureure de la Cour pénale internationale.

© Copyright : DR

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) reçoit, ce mercredi, Fatou Bensouda, procureure générale de la Cour pénale internationale (CPI).

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) reçoit, ce mercredi, Fatou Bensouda, procureure générale de la Cour pénale internationale (CPI), en visite au Maroc depuis lundi. Les actions et le bilan du CNDH en matière de promotion des droits de l'homme seront au centre des entretiens qu'aura Fatou Bensouda avec le président du Conseil, Driss Yazami, et le secrétaire général, Mohamed Sebbar, a-t-on appris auprès du CNDH. A rappeler que Bensouda effectue sa visite à l'invitation de la faculté de droit de Rabat Souissi où elle a donné une intervention, mardi soir, sur le thème de la "justice pénale internationale". La responsable du CPI a rencontré également des ministres marocains ainsi que des représentants d'ONG et de la société civile. A rappeler que le Maroc a signé la convention de Rome portant création de la CPI. Des indicateurs laissent à penser que le pays se prépare à ratifier cette convention.

http://www.le360.ma/fr/societe/la-procureure-de-la-cpi-invitee-de-marque-du-cndh-17651

C'chaud !

TRAVAIL DOMESTIQUE : 3 QUESTIONS A DRISS EL YAZAMI

Motivé par le drame de la petite Fatem, décédée à Agadir suite aux coups et brûlures infligés par ses employeurs, un projet de loi (N° 12-19) fixant les conditions du travail domestique, avait été approuvé par le conseil de gouvernement en mai dernier. Plus d'un an plus tard, le projet demeure en gestation. illionweb a voulu en savoir plus sur ce projet de loi qui semblait si prometteur.

ILLI : Quelle est la situation actuelle concernant ce projet de loi réglementant le travail domestique ?

Driss El Yazami : Nous sommes dans l'attente d'une réponse de la part du gouvernement à ce sujet. Nous avons publié un mémorandum avec l'aide de tous les acteurs concernés précisant les points essentiels sur lesquels nous souhaitons vivement un ajustement afin de protéger l'ensemble des travailleurs domestiques au Maroc et d'éviter certaines dérives qui pourraient mettre à néant l'ensemble des efforts fournis. Ce projet de loi constitue une véritable avancée sur de nombreux points, néanmoins il y a des questions qui nous préoccupent aujourd'hui, l'âge minimum de travail en fait partie, je dirais même que c'est le coeur du débat. Il est de notre devoir de mettre en place des lois adéquates pour protéger des milliers de jeunes filles de beaucoup d'abus et de mettre fin à des drames sociaux que notre pays n'a malheureusement que trop connu. Ces jeunes filles sont souvent des proies faciles d'intermédiaires peu scrupuleux, loin d'être des exemples de vertu, certains comportements de parents sont aussi inacceptables et doivent être mis en exergue. La conclusion d'un contrat de travail avec une mineure de 16 ans peut conduire à des désastres qui mettent en danger la vie de ces mineures. Nous avons une urgence à traiter, il nous faut de réagir et très vite.

ILLI : Qu'en est t-il des sanctions encourues en cas d'infraction ? Compte tenu de l'opacité du secteur , comment comptez-vous les mettre en application?

D.E.Y : C'est en effet une tâche qui ne s'annonce pas facile . Il faudra créer des services spécialisés de contrôle, embaucher des inspecteurs de travail et des assistantes sociales sur le territoire national à des nombres suffisants pour couvrir l'ensemble du territoire, il s'agira également de recruter du personnel adapté, les former et faire un suivi avec des structures spécialisées. Tout ceci prendra du temps certainement, il tiendra qu'à nous de persévérer pour arriver à des résultats tangibles. Il sera également question de campagnes de sensibilisation que nous devons mettre en place en parallèle car il est très difficile de surveiller l'application de tels contrats dans toutes les maisons. Il s'agit avant tout d'une prise de conscience collective, les lois existent pour que les citoyens s'en servent. C'est un travail de longue haleine mais qui en vaut la peine. Enfin, les sanctions seront mises en place en fonction des délits, les amendes peuvent aller jusqu'à 5000 Dhs et les peines d'emprisonnement sont de plusieurs années en fonction de la gravité de l'infraction commise.

ILLI : Human Right Watch (WHR) a déclaré que ce projet de loi ne répond pas aux normes fixées par la convention sur les travailleurs domestiques de l'Organisation Internationale de Travail (OIT) concernant les contrats de travail, les congés payés, le salaire minimum, la sécurité sociale, qu'en pensez vous?

D.E.Y : Je pense que nous ne pouvons pas adapter de manière globale les règles de droit du travail international au niveau local. Nous avons fait une avancée considérable, nous devons commencer par construire des fondations solides et y apporter des améliorations dans l'avenir. Il faudra du temps, de la patience et de la persévérance. Nous pouvons affirmer aujourd'hui que nous sommes sur la bonne voie.

http://www.illionweb.com/trvail-domestique-3-questions-driss-el-yazami/